مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع١٢ ص ص: ١- ٢٤ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-12.1

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيةُ في كِتابِ التَّنْبِيه عَلى شَرْحِ مُشْكِلاتِ الحمَاسَةِ لابنِ جِنِّي
دراسة نحوية

د. إبراهيم غازي مناور الحربي
الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية
في كلية العلوم والآداب فرع جامعة طيبة في العلا

مستخلص. يتحدَّث هذا البحث عن الضَّرورة الشعرية في كتاب التَّنْبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، فكتاب التَّنبيه شرح لأبيات حماسة أبي تمام، وتفسير لما أشكل من مفرداتها، وقد اهتم ابن جني بالضَّرورة الشِّعرية في هذا الكتاب، فكل ما مرَّ بيت من أبياتها فيه ضرورة علَّق عليه، واستشهد له غالبًا، وجاءت هذه الدراسة لتتحدث عن الضَّرورات الشعرية التي وردت في هذا الكتاب، وقد بدأت البحث بمقدمة بيَّنتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وجعلتُه في مبحثين، الأول: تحدَّثتُ فيه عن مفهوم الضرورة، وموقف النحاة منها باختصار، أمَّا المبحث الثاني فجعلته لمسائل الضرورة الشعرية في كتاب التنبيه، ثم ذيَّلته بخاتمة وفيها أهم ما توصَّل إليه البحث، ثم قائمة مصادر ومراجع البحث.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشعرية، كتاب التنبيه، ابن جني.

المقدمة

اهتم العرب بالشعر، فحَفِظُوه، ونقَلُوه، ولكن مع ذلك اختلفوا في فَهْمه وتفْسِيره، فظهرت عندهم ظواهر عدّة، من أهمها ظاهرة الضَّرورة الشعرية، ومن أهم الدواوين الشعرية التي اهتمَّ بها النحاة والأدباء، ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطَّائي، فعكفوا على شرحه، وإعرابه، وتفسيره.

ومن العلماء الذين يشار إليهم بالبنان في ذلك العالم اللغوي الفذ ابن جني، فقد ألَّف كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، وتمَيَّز عن غيره بأنه

اختص بشرحِ وتفسير وإعراب ما كان غامضًا من أبياتها وما يلحق به، وترك الواضح السهل؛ لأنه قد سبقه إليه بعض العلماء، وذكر ابن جني ذلك في مقدمة كتابه فقال:" وقد أجبتك – أيَّدك الله – إلى ملتمسك من عمل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق، أو تصريف، أو عَروض، أو قواف، وتحاميت شرح أخبارها، أو تفسير شيء من معانيها، إلا ما ينعقد بالإعراب، فيجب لذلك ذكره؛ من حيث كان ذلك قد سبق إليه جماعة..." [١]

ومن المسائل التي اهتم بها ابن جني كثيرًا في كتاب التنبيه مسائل الضَّرورة الشِّعرية، فعقدت العزم على جمْعها، وذِكْر آراء النحاة فيها، مع ذكر الشواهد المماثلة لها.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي، فعَمَدت فيه إلى جمع المادة العلمية، وتفسيرها وتحليلها، وتفصيل الآراء النحوية فيها.

خطة البحث:

بدأتُ البحثَ بمقدِمة تحدَّثتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وذكرت بعضًا من الدراسات السابقة، ثم جاء المبحث الأوَّل وتحدَّثت فيه عن مفهوم الضرورة الشعرية لغة واصطلاحًا، أمَّا المبحث الثاني فذكرت فيه مسائل الضرورة الشعرية في كتاب التنبيه لابن جني، ثم ختمتُ البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائجه، ثم ذكرت مصادر ومراجع البحث.

الدراسات السابقة:

اهتم العلماء قديما وحديثًا بالضرورة الشعرية، فألَّفوا فيها الكتب، وقامت حولها الكثير من الدراسات، ومن أهمها ما يلي:

١- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي.

٢- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد.

٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي.

٤- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف.

٥- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، للدكتور: إبراهيم صالح الحندود.

ولم أجد دراسة تناولت الضرورة الشعرية في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة بشكل خاص.

أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع:

١- محاولة دراسة الضرورة الشعرية في كتاب يرتبط بديوان حماسة أبي تمام، وهو كتاب التنبيه لابن جني.

---

(١) ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي، كلية التربية الأساسية، الكويت، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى،١٤٣٠هـــــ، ص٥.

٢- أنَّ هناك بعض الضرورات الشعرية لم تذكر في المؤلفات السابقة، وقد ذكرها ابن جني في كتابه.

٣- معرفة آراء ابن جني في مسائل الضرورة الشعرية، وموقفه منها.

المبحث الأول: مفهوم الضرورة الشعرية، وموقف النحاة منها.

الضَّرورة لغة: قال الجوهري:" الضَرُّ: خلاف النَّفع، وقد ضَرَّه وضَارَّه بمعنًى، والاسم الضَرَرُ...ورجل ذو ضَارُورة، وضرورة أي: ذو حاجة وقد اضطر إلى الشيء، أي أُلجئ إليه"(١)

وقال ابن منظور:" الضَّرُّ والضُّرُّ لُغَتَانِ: ضِدُّ النَّفْعِ. والضَّرُّ الْمَصْدَرُ، والضُّرّ الِاسْمُ... والضَّرائِرُ: المحاويج. والاضطِرَارُ: الِاحْتِيَاجُ إِلى الشَّيْءِ، وَقَدِ اضْطَرَّه إِليه أَمْرٌ، وَالِاسْمُ الضَّرَّة"(٢)

الضرورة اصطلاحًا: اختلف النحاة في معنى الضرورة اصطلاحًا فمنهم من يرى أنها كل ما جاء في الشعر سواء ما كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ومنهم من ذهب إلى أنها ما يضطر إليه اضطرارًا، بحيث لا تكون له عنه مندوحة، ومنهم من يرى أن الضرورة هي الخطأ، ومنهم من يطلق عليها الشذوذ، أو الرخصة (٣).

ومن تعريفاتها الاصطلاحية أنها:" ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، أو ما وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك"(٤)

أمَّا موقف النحاة منها فنجد أنَّ إمام النحاة سيبويه قد ذكر الضرورة الشعرية في ثلاثة أبواب في الكتاب وهي: باب ما يحتمل الشعر، وباب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا، وباب ما يجوز في الشعر من "إيَّا " ولا يجوز في الكلام (٥).

ومن أقواله فيها:" اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يُشَبِّهونه بما ينصرف من الأسماء، وحَذف ما لا يحذف، يُشَبِّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا"(٦)

ومع ذلك لم يبيّن سيبويه مفهومًا واضحًا للضرورة الشعرية، ولم يذكر جميع ما جاء منها، وقد ذكر ذلك بنفسه فقال:" وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا، لأن هذا موضع جُمل، وسنبيّن ذلك فيما يُستقبل إن شاء الله"(٧)

وقد ذكر الأستاذ الدكتور مكِّي الأنصاري أنَّ سيبويه لم يتمكن من الوفاء بوعده بذكر التفاصيل حينما تعرَّض للضرورة الشعرية في البابين الآخرين من كتابه؛ لأن المنية عاجلته في ريعان الشباب (٨).

---

(١) ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت،١٤٠٧هـــ، مادة: "ضرر"

(٢) ينظر لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت،١٤٤١٤هــــ، مادة: "ضرر"

(٣) ينظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـــ.ص٥.

(٤) ينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـــ ص٦.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١ /٢٦، و٢٦٩/٢، و٣٦٢/٣.

(٦) ينظر الكتاب ٢٦/١.

(٧) ينظر الكتاب ٣٢/١.

(٨) ينظر القرآن والضرورة الشعرية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري،

أما المبرّدِ فقد تحدث عن الضرورة الشعرية فقال:" ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء، وهو يريدها لجاز، كما قال: **أَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لديكمُ ولكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المواكِبِ** (١)

وأمَّا ما لا يجوز إلا في الشعر فَهُوَ إِنْ تأتني آتِيك، وَأَنت ظَالِم إِن تأتني؛ لِأَنَّهَا قد جزمت وَلِأَن الْجَزَاء فِي مَوْضِعه" (٢)

وتحدَّث أيضًا عن الضرورة الشعرية وذلك عند حديثه عن حروف الاستفهام فقال:" وَجَمِيع حُرُوف الِاسْتِفْهَام –غير ألف الِاسْتِفْهَام–لَا يصلح فِيهِنَّ إِذا اجْتمع اسْم وَفعل إِلَّا تَقْدِيم الْفِعْل إِلَّا أَن يضْطَر الشَّاعِر"(٣)، وفي موضع آخر ذكر أنَّ الضرورة الشعرية لا تقع إلا في الشعر فقال:" فأَمَّا (لَيْتَني) فَلَا يجوز حذف النُّون مِنْهَا إِلاَّ أَن يضطَّر شَاعِر فيحذفها لأَنَّ الضَّرُورَة تردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها والأَصل الياءُ وحدَها وَلَيْسَت (لَيْت) بِفعل إِنَّما هِيَ مشبّهة فَمن ذَلِك قَوْله: (٤)

تَمَنَّى مَزْيدٌ زيدًا فَلاقَى أَخا ثِقةٍ إذا اخْتلف العَوالي

كمُنْيةِ جابرٍ إذ قَالَ لَيْتِي أُصَادفُه ويَهْلِكَ جُلُّ مَالِي

فَهَذَا من الْمَحْذُوف الَّذِي بُلغ بِهِ الأَصل" (٥)

وقد أفرد ابن السَّراج في كتابه الأصول بابًا للضرورة الشعرية وأسماه بـ "ضرورة الشاعر"، ووضع فيه القواعد والأسس التي يسير عليها الشاعر، ولا يتخطَّاها لغيرها فقال: "ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة ، أو تقديم ، أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل ، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ، ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك ، فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء ، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب، ومنه بعيد"(٦)

وذكر بعض الشواهد على الضرورة الشعرية، فذكر أنه يجوز للشاعر أن يصرف جميع مالا ينصرف؛ وذلك لأنّ أصل الأسماء كلها الصرف، وذلك قولهم في الشعر: مررت بأحمرٍ، ورأيت أحمرًا، ومررت بمساجدٍ يا فتى، كما قال النابغة الذبياني: (٧)

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَركَبَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأكْوَارِ

وذكر أنَ من ذلك روايتهم في هذا البيت لذي الأصبع العدواني: (٨)

بحث منشور في جامعة أم القرى، العدد الرابع عشر، ص٣-٤.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقتضب٧١/٢، تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

(٢) ينظر المقتضب ٧١/٢.

(٣) ينظر المقتضب٧٥/٢.

(٤) البيتان من الوافر، وهما لزيد الخيل، ينظر الكتاب١ /٣٦٨، والمقتضب٢٥٠/١.

(٥) ينظر المقتضب٢٥٠/١.

(٦) ينظر الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٥هـ،٤٣٥/٣.

(٧) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص٦٥، شرحه وضبط نصه الدكتور: عمر فاروق الطّباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(٨) البيت من الهزج، وهو في ديوانه ص٤٨، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل،١٣٩٣هـ

وَمِمنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطـُّ ولِ وذُو العَرضِ

وإنما عامر اسم قبيلة، فيحتجون بقوله:" وذو الطُّول" ولم يقل:" ذات" فإنما ردَّه للضرورة إلى "الحي" كما قال: (١)

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فإنما أراد للضرورة إنسانا ذا غربة، فهذا نظير ذلك. (٢)

وذهب ابن مالك إلى أنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة (٣)، ويرى ابن عصفور أنَّ الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى. (٤)

وذكر السيوطي أن بعض العلماء يرى أنَّ هذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الأصوليون بأن التعليل بـ (المظنة): هل يجوز أم لابد من حصول المعنى المناسب حقيقة؟

وأيَّد بعضهم الأول بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة، ونظم شيء مكانها. (٥)

ولم يترك الإمام السيوطي-رحمه الله-الحديث عن الضرورة الشعرية، بل تحدَّث عنها في كتابه الاقتراح عند الكلام عن المقدَّمات في المسألة السابعة فقال:" ينقسم الحكم النحوي أيضًا إلى رخصة وغيرها.

والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا، وقد يُلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج.

فالضرورة الحسنة: ما لا يُستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور، وأسهل الضرورات: تسكين عين (فَعلَة) في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله: (٦)

فَتَسْتَرِيح النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدَّى إلى التباس جمع بجمع كرد "مطاعم" إلى "مطاعيم"، أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس مِطْعَم بمِطْعَام"(٧)

أمَّا المعاصرون فقد كانت لهم آراء في تعريف الضرورة، فقد قال الدكتور إبراهيم أنيس:" مع أنَّ القدماء لا حظوا تلك الخاصية في نظام الشعر لم يحاولوا مطلقًا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، بل خلطوا بينهما فأدَّى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم" (٨).

وقال الدكتور محمد عيد: "إنَّ النحاة لم يفرِّقوا بين لغة الشعر ولغة النثر، ولغات القبائل فاعتبروا

---

(١) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبه في شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر١٠١/٥، ولسان العرب مادة:(عمر).
(٢) ينظر الأصول ٤٣٨/٣-٤٣٩.
(٣) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ-٢٠٩/٣، ٢١١، ٣٦١، ٥٠/٤
(٤) ينظر ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م. ص١٣، والاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية،١٤٢٧هـ. ص٥٤.
(٥) ينظر الاقتراح ص٥٤.
(٦) البيت من الرجز، وهو في بلا نسبة في شرح المفصل ٢٩/٥.
(٧) ينظر الاقتراح ص٥١.
(٨) ينظر من أسرار العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.ص٢٤٢.

الجميع اللغة الفصحى، وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسي واحد" (١)

وقد ذهب الدكتور محمد خير الحلواني–رحمه الله تعالى–إلى أنَّ من أصول النحو المرعيَّة الفصل بين لغة النثر، ولغة الشعر. (٢)

أمَّا الدكتور رمضان عبد التوَّاب فقد وجه سهام النقد إلى جمهور علماء العربية بسبب إبعادهم الضرورة الشعرية عن معناها اللغوي، وهو الاضطرار فقال:" فإنَّ الضرورة في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجًا عن النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على حد سواء، غاية ما هنالك أن الشاعر يكون منهمكًا بموسيقى شعره، وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء من غير شعور منه" (٣)

وقد فصَّل الدكتور محمد حماسة في آراء النحاة في الضرورة الشعرية بما يغني عن ذكرها هنا، وذكر الخلاف الذي وقع بينهم فيها (٤)، وخلص إلى أنَّ رأي سيبويه وابن مالك والأخفش، ورأي ابن فارس، ورأي الكوفيين التطبيقي تلتقي في غاية واحدة أو متقاربة وإن اختلفت السبيل إلى هذه الغاية، فهذه الآراء كلها تحصر الضرورة في نطاق ضَيِّق.

(١) ينظر المستوى اللغوي للفصيح وللهجات وللنثر وللشعر، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م. ص١٥٢.
(٢) ينظر أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة جامعة تشرين، ١٩٧٩م، ص٦٧.
(٣) ينظر فصول في فقه اللغة العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٤١٧هـ. ص١٦٣.
(٤) ينظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية.ص٩٠

ويرى أنَّ إمام رأي الجمهور هو العلَّامة ابن جني – الذي سأذكر رأيه لا حقًا –وذكر أنَّ المحافظة على طرد الظواهر اللغوية في المستويات المختلفة للغة هي التي جعلت هؤلاء إلى إبعاد كل ما خالف القاعدة بحجة أنه ضرورة أو شاذ، ومن هنا حكموا على كل ما جاء في الشعر بأنه ضرورة لتسلم القاعدة، ويطَّرد القياس (٥).

وهو يرى أنَّ الضرورة الشعرية: مصطلح يطلقه النحاة، والنقاد العرب القدماء على العديد من الظواهر اللغوية المختلفة، الموزعة والمبثوثة في أبواب النحو والصرف معًا، وكذلك نجدها في كتب النقد الأدبي القديم. (٦)

وقد خَلَص الدكتور محمد حماسة إلى أنَّ النحاة قد سلكوا أربع طرق في تقسيم الضرورة وهي كما يلي: (٧)

الأولى: تقوم على أساس الحذف والزيادة والتغيير.

الثانية: تقوم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما.

الثالثة: تقوم على ما تفرَّق في كتب النحاة عن الضرورة.

الرابعة: لا تقوم على أساس معيَّن.

ويُرَجِّحُ الدكتور عوني عبد الرؤوف كثرة ارتكاب الضرائر إلى البحور القصيرة ذات الكلمات القليلة، مما يكون عسيرًا على الشاعر حين تأليف قصيدته

(٥) ينظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور محمد حماسة.ص١١٦.
(٦) ينظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص٥.
(٧) ينظر الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢١٥-٢١٦.

فقال:" إذا ما نظرنا إلى عدد الكلمات التي يتكون منها سطر الشعر عادة، لوجدنا أنه في الأبحر القصيرة يتكون من أربع كلمات إذا كان مكونًا من ثلاث تفعيلات، أمَّا في الأبحر الطويلة التي تتكون من شطرين فعدد كلماتها يتراوح فيها من ثمان إلى عشر كلمات، ولذلك فإن على الشاعر في الأبحر القصيرة أن يأتي بالقافية بعد كل ثلاث كلمات؛ أي: في الكلمة الرابعة، وهو أمر عسير، وكثيرًا ما يضطر إلى استعمال ما ليس بجائز لغويًّا، أو نحويًّا، ولذلك أيضًا فإن ضرائر القافية في الأبحر القصيرة– وأهم ما يمثلها–الرَّجز أكثر بكثير من نظائرها في الأبحر الطويلة، وخاصة إذا كان الرجز من تفعيلتين"(١)

وذكر الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم أنَّ كلام الدكتور عوني عبد الرؤوف كلام وجيه، جدير بالاحترام والتقدير، إلا أنه لا يوافقه في أمرين:

الأول: اتخاذه لبحر الرَّجز مثالًا للأبحر القصيرة، فكيف يكون كذلك وتفعيلاته ست، وهو مبني على "مُسْتَفعِلن" ستة أجزاء، بينما نراه يعرِّف الأبحر القصيرة بأنها تتكون من ثلاث تفعيلات ومن أربع كلمات.

الثاني: أنَّ صياغة القوافي في الأبحر القصيرة أسهل منها في الأبحر الطويلة؛ لذلك نراهم جعلوا للرجز مجزوءًا ومشطورًا ومنهوكًا، كما أن الشعراء جنحوا للمجزوءات من البحور الطويلة كثيرًا، كمجزوء الوافر، والكامل، والرَّجز، والرَّمل وغيرها. (٢)

هذه معظم آراء العلماء السابقين والمعاصرين في الضرورة الشعرية، وأرى أنَّ الضرورة الشعرية لون من الإبداع، ومخالفة صريحة لنظام اللغة؛ لبناء نظام لغوي جديد، له وجه محمود في لهجات العرب، وبحصول ذلك تنمو اللغة، ويظهر بريقها على مر الأيام.

ابن جنِّي والضرورة الشعرية:

بما أنَّ موضوع هذا البحث يتحدَّث عن الضرورة الشعرية في كتاب من كتب هذا العالم الفذ، لا بد من تناول مفهوم الضرورة عنده بشيء من التفصيل.

يرى ابن جني والجمهور أنَّ الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا، ونجد رأيه جليًّا في كتابه التنبيه حيث قال:" فقد يلتزم الشاعر من ضرورة الشعر ما له عنه مندوحة، وما لو لم يلتزمه لم يخلل بالوزن نحو قوله:

عَليَّ ذنبًا كُلُّه لم أصْنَع (٣)

ألا ترى أنه لو نصب فقال: "كُلَّه" لكان الوزن واحدًا؟ قيل: هذا قليل، وإنما العُرف والعادة أن يلتزم الشاعر ما هو مُلجأ إليه غير محمول عليه، فأمَّا ما يتطوع به، ويدل بارتكابه، ويرى باستعماله عن غير ضرورة أنه موطّأ به لما يأتي في حال الضرورة من غيره

(١) ينظر القافية والأصوات اللغوية للدكتور عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص١١٧.

(٢) ينظر الضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، للأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم عبد الله (مقال منشور في شبكة الألوكة،١٤٣٨/٦/١٦هـ)

(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي وقبله: قَدْ أَصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي. ينظر ديوانه١٣٢، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،١٤٢٧هـ.

فشاذ في الاستعمال، وغير مطالب به على وجه القياس"(١)

وقد عقد ابن جني في كتاب الخصائص بابًا في الضرورة الشعرية بعنوان:" هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا" (٢) وذكر في بدايته أنه سأل شيخه الفارسي عن ذلك فردَّ عليه بأنه كما يجوز أن نقيس منثورنا على منثورهم، جاز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا (٣).

المبحث الثاني: مسائل الضرورة الشعرية في كتاب التنبيه.

أولًا: المسائل الصرفية: مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع:

ذكر ابن جني أنَّ الرواية الصحيحة في قول تأبّط شرًّا:

وَأَبْتُ إلى فَهْمٍ وَلمْ أكُ آيِبَا وكَمْ مِثْلُهَا فَارقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ (٤)

هي: "وما كدتُ آيِبَا" فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، فقولك: كِدتُ أقوم، أصله: كدت قائمًا، فارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم، وبيَّن أنَّ تأبط شرًّا أخرجه على أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، ومثّل لذلك بعدد من الضرورات الشعرية وهي:

١- **صرف مالا ينصرف** (٥): وهو جائز في جميع الأسماء مطَّرد فيها؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء الصرف، ودخول التنوين عليها، وامتناعها من الصرف بسبب علل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى أصلها.

ولم يذكر ابن جني شاهدًا عليه في التنبيه، ولكنه ذكر شواهد عليه في كتبه الأخرى فقال في المحتسب: (٦)" فإن اضطر الشاعر؛ إلى أن يصرف ما لا ينصرف صنع به ما يصنع بغيره من غير٥ المعتل، قال الشاعر:

لَا بَاركَ اللهُ في الغَوانِي هَلْ يُصْبِحْن إلَّا لهَنَّ مَطْلَبُ (٧)

فجر ياء "الغواني"؛ حين احتاج إلى ذلك. وشبَّهه بباء "الضوارب".

وقد قال المبرد فيه:" وَاعْلَم أَن الشَّاعِر إِذا اضْطر صرف مَالا ينْصَرف جَازَ لَهُ ذَلِك؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يرد الْأَسْمَاء إِلَى أُصُولهَا وَإِن اضْطر إِلَى ترك صرف مَا ينْصَرف لم يجز لَهُ ذَلِك؛ وَذَلِكَ لِأَن الضَّرُورَة لَا تجوز اللّحن، وَإِنَّمَا يجوز فِيهَا أَن ترد الشيء إِلَى مَا كَانَ لَهُ قبل دُخُول الْعلَّة، نَحْو قَوْلك في " راد " إذا

(١) ينظر التنبيه ص٣٣٢.
(٢) ينظر الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٣٧٦هـــ،٣٢٣/١-٣٣٥.
(٣) ينظر المرجع االسابق٣٢٣/١
(٤) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة، لأبي تمام أوس بن حبيب الطائي، تحقيق الدكتور: عبد الله عبد الرحيم عسيلان، طبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،١٤٠١هـــــ، ٧٢/١.
(٥) ينظر التنبيه ص٥٠.
(٦) ينظر المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ١٣٧/٢، وينظر الخصائص٣٨٨/٢، والمنصف١٧٠/١.
(٧) البيت لعبيد بن قيس بن الرقياتِ، من المنسرح، ينظر ديوانه ٦٨، تحقيق وشرح الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

اضطررت إِلَيْهِ: هَذَا رادد؛ لِأَنَّهُ فَاعل في وزن ضَارب، فَلحقه الْإِدْغَام"[١]

ومن الشواهد على ذلك قول امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَليلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوا لِكَ نقْبًا بين حَزْمَيْ شَعْبَبِ [٢]

حيث صرف "ظعائن" فجرَّه بالكسرة، ونوَّنه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والضرورة هنا إقامة الوزن.

وقال ابن عقيل:" وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون"[٣]، وقال ابن مالك: "ويُمنع صرف المنصرف اضطرارًا، خلافًا لأكثر البصريين، لا اختيارًا، خلافًا لقوم، وزعم قوم أنَّ صرف مالا ينصرف مطلقًا لغة، والأعرف قصر ذلك على نحو سلاسل وقوارير"[٤]

وأمَّا منعُ المنصرف من الصرف للضرورة، فأجازه بعض النحاة، ومنعه آخرون، وهم أكثر البصريين، ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر:

وَمِمَّن ولَدُوا عامــــــ رُ ذُو الطُّول وذُو العَرَضِ [٥]

فـ" عامر" في البيت ممنوع من الصرف، وليس فيه غير العلمية، وهو اسم قبيلة، وقال بعده:" ذو"، ولم يقل: ذات؛ لأنه حمله على اللفظ، والأولى حمله على المعنى.

٢- **إظهار التَّضعيف** [٦]: وهذا أيضًا لم يستشهد له في التنبيه، وقد استشهد له في غيره [٧]، ومن الشواهد عليه قول أبي النَّجم العجلي:

الحمدُ لله العَليِّ الأَجْلَلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المجْزلِ [٨]

فقد جاء بقوله: "الأَجْلَلِ" بفك الإدغام للضرورة، وهي إقامة الوزن مع أنَّ الإدغام واجب في مثله.

ومن الشواهد على ذلك ما ذكره سيبويه من قول قَعْنَبُ بن أمّ صاحب:

مَهْلاً أَعاذِلَ قد جَرَّبتُ من خُلُقي أنَّي أجُودُ لأقوامٍ وَإِنْ ضَنِنوا [٩]

فالقياس "ضَنُّوا" بالإدغام، فأتى به على الوجه المخالف وهو فك الإدغام.

٣- **تصحيح المعتل** [١٠]: وقد ذكره ابن جني دون أن يستشهد له في التنبيه، ولكنه استشهد له في غير هذا الكتاب [١١] كقولِ عبيد بن قيس بن الرقياتِ:

لاَ بَاركَ اللَّهُ في الغَوَانيِ هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ [١٢]

---

(١) ينظر المقتضب ٣٥٤/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص٧٤، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة،١٤٢٥هـــــ.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٤هــــــ،٣٣٩/٣.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة،١٣٨٧هــــــ، ص٢٢٤.

(٥) البيت سبق تخريجه، وينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٩٣

(٦) ينظر التنبيه ص٥٠.

(٧) ينظر المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى،١٣٧٣هـــ. ١/ ٣٣٩، والخصائص ٣/ ٨٧.

(٨) من الرجز، وهما في ديوانه ص٣٣٧-٣٣٨.

(٩) البيت من البسيط، ينظر الكتاب ٢٩/١و٥٣٥/٣.

(١٠) ينظر التنبيه ص٥٠.

(١١) ينظر الخصائص٢٦٢/١، والمنصف٦٧/٢، والمحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هــــ١١١/١.

(١٢) البيت من المنسرح، ينظر ديوانه ٦٨، تحقيق وشرح الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

فقال: "الغَوانِي" فأدخل الجرّ على الياء.

ومنه قول جرير:

ويوماً يُجَازِينَ الهَوى غير مَاضِيٍ ويوماً تَرَى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (١)

فقال: "ماضِيٍ" فأجراه مُجرى سائر الأسماء المعربة السالمة.

ومن ذلك أيضا:

قد عَجِبتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا

لما رَأَتْـني خَلَقَا مُـقْلَوْلِيَا (٢)

قال القيرواني:" جعل: يُعَيْلي لا ينصرف، بمنزلة السالم الذي في أوله الياء الزائدة؛ وفَتَحَهُ لأنه موضع الجرّ. وأشبع الفتحة، فصارت ألفاً للإطلاق" (٣)

٤- تكسير "فَاعِل" في صفات من يعقل على "فَوَاعِل" (٤):

ذكر ابن جني هذه الضرورة عند كلامه عن قول قَيس بن الخَطِيم:

يَهُونُ عَليّ أنْ تَرُدَّ جِرَاحُهَا عُيُونُ الأَوَاسِيّ إذْ حَمِدتُ بَلَاءَ هَا (٥)

وذكر أنَّ الوجه في العربية أن تكون "الأَوَاسيّ" جمع آسية لا جمع آسٍ، فالعُرف أن يكون الطبيب رجلاً لا امرأة، فوقعت ضرورة في البيت؛ لأنَّ "فاعلًا" في صفات من يعقل لا يُكسَّر على "فَواعِل"، بل يكون ذلك لــ "فَاعِلة" نحو: ضَاربة وضَوارِب، وقَاتِلة وقَواتِل.

ومن ذلك قول الفرزدق:

وإذَا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهُم خُضْعَ الرِّقَابِ نَواكسَ الأَبْصارِ (٦)

فكسَّر: نأكِس –وهو صفة للعاقل–على "نواكس".

ومنه قول القَنَانيّ يمدح الكَسَائِي:

أَبَى الذَّمُّ أخْلاقَ الكَسَائيّ وانتَمَى بِهِ المَجْدَ أخْلاقُ الأُبوِّ السَّوابِقِ (٧)

فكسَّر: سَابِق –وهو صفة للعاقل–على "سَوَابِق".

وقول جرير:

مَاذَا تقولُ وقَد عَلوْتُ عَليْكُمُ والمُسلِمُونَ لمَا تَقُولُ قَوَارِي (٨)

فكسَّر: قارٍ –وهو صفة للعاقل–على "قَوَارِي".

وجاء في الأمثال: هَالِك في الهوَالِك (٩).

فكسَّر: هالك –وهو صفة للعاقل–على "هَوالِك".

وذكر ابن جني أنه يجوز أن يُجري الآسي مُجرى الاسم البتَّة مطلقًا كصاحب ووالد (١٠).

---

(١) البيت من الطويل، ينظر ديوانه٤٥٥، دار صادر بيروت،١٤٠٦هــ.

(٢) البيتان من الرجز وهما للفرزدق كما نسبه الشيخ خالد. ينظر المنصف٣٥٢/٢.

(٣) ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الهادي، دار العروبة، الكويت، ص١٩٦.

(٤) ينظر التنبيه ص٩٢-٩٣.

(٥) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة١٠٧/١

(٦) البيت من الكامل، ينظر ديوانه شرحه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٧ه، ص٣٧٦، والكتاب ٦٣٣/٣.

(٧) البيت من الطويل، ينظر المحتسب ٣١٧/١،١٧٥.

(٨) البيت من الكامل، ينظر ديوانه ص٨٩٧.

(٩) ينظر خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٤١٨هـــ، ٢٠٥/١.

(١٠) ينظر التنبيه ص٩٣.

وقد حمل سيبويه "نواكس" في بيت الفرزدق على اعتبار التأنيث في الرجال؛ لأنك تقول: هي الرجال كما تقول هي الجِمال فشبَّهه بالجِمال [١].

ثانيًا: المسائل النحوية:

٥- استعمال مفعول "عسى" على أصله:[٢]

واستشهد ابن جني له بقول رؤبة:

أكثرتَ في العذلِ مُلِحًّا دَائِمَا   لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صَائِمَا [٣]

وهذا مما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال [٤] نحو قولك: عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا، فهذا هو القياس، ومنه المثل السائر: "عسى الغُوَيْر أبُؤسًا"[٥] ولكن السماع جاء بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، ومنه قولهم: عسى زيدٌ أن يقوم، وقوله تعالى:﴿ **فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**﴾ [٦]

وقال هُدْبة بن الخَشْرم العُذريّ:

عَسَى الكربُ الذي أمْسيْت فيه   يكون وراءه فرجٌ قريبُ [٧]

فأسقط "أنْ" مع أن الوجه إثباتها، ولكنه شبهها بـ" لعلَّ" فكما يقول: لعلَّ زيدًا يقوم، كذا يقول: عسى زيدٌ يقوم.

وقال أيضًا:

عسَى اللهُ يغني عن بلاد ابن قادر   بِمُنْهمرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ [٨]

٦- وضع "لم" موضع" ما" [٩]:

ذكر ابن جني أن من ضرورة الشعر وضْع "لم" موضع "ما" كراهية للرفع الكاسر للوزن، أو الإسكان عنه استثقالًا للحركات، واستشهد ببيت الأعشى [١٠]:

أَجِدَّكَ لم تَغْتَمِضْ لَيْلَةً   فَتَرقُدَهَا مَعَ رُقَّادِهَا

وهناك سبب آخر للضرورة في هذا البيت أيضًا، وهو أن الشاعر أراد حكاية الحال الممتدة به فيما مضى، فتوجَّع له من أمْر قد استمرَّ عليه، وتلعَّبت هنواته به [١١].

٧- تنوين المنادى المبني [١٢]: ذكر ابن جني هذه الضرورة عند قول قُتيلة بنت النَّضر بن الحارث:

أَمحمدٌ ها أنتَ ضِنْءُ نَجِيَّةٍ   مِنْ قَوْمِها والفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ [١٣]

فمذهب سيبويه [١٤] تبْقيةُ الضمة في المنادى مع التنوين اللاحق للضرورة، كقول الأحوص:

---

(١) ينظر الكتاب ٦٣٣/٣.
(٢) ينظر التنبيه ص٥٠.
(٣) البيتان من الرجز، ينظر ملحقات ديوانه ص١٨٥، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
(٤) ينظر الخصائص٩٧/١-٩٨.
(٥) ينظر فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، والدكتور: عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص٤٢٤، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.١٦١/٢، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية،١٩٨٨م،٥٠/٢.
(٦) المائدة:٥٢.
(٧) البيت من الوافر، ينظر شعره ص ٤٣، جمعه الدكتور هادي الجبوري، دار القلم، الطبعة الثانية، الكويت،١٤٠٦هـ.
(٨) البيت من الطويل، ينظر شعره ص٨١.
(٩) ينظر التنبيه ص٢٩٢.
(١٠) البيت من المتقارب، ينظر ديوانه، طبعة دار صادر، بيروت،١٩٦٦م، ص ٦٩.
(١١) ينظر التنبيه ص٢٩٢.
(١٢) ينظر التنبيه ص٣٢٦.
(١٣) البيت من الكامل، ينظر ديوان الحماسة٤٧٧/١.
(١٤) ينظر الكتاب ٢٠٢/٢.

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ (١)

والحجَّة عندهم في تركه مرفوعًا اطِّراد الضم في المنادى المفرد، حتى كأنه فيه إعراب، فإذا نُوِّن بقي على ما هو عليه (٢).

وذهب عيسى بن عمر (٣) إلى أنَّ نصب المنادى لطوله بالتنوين، فالقياس عنده: أمحمدًا، ويا مطرًا، قال سيبويه:" ولم نسمع عربيًّا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوِّن وطال كالنكرة" (٤)

وقال ابن عقيل:" إذا كان المنادى مفردًا معرفة، أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم، وإذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبُه..." (٥)

٨- **تنوين اسم "لا"** (٦):

ذكر ابن جني أنَّ الوجه في قول الشاعر:

أَلَا لا فَتَى بعد ابنِ نَاشِرةِ الفتَى ولا عُرْفَ إلَّا قَدْ تَوَلَّى فأَدْبَرا (٧)

"ألا لا فتَى" بلا تنوين على أن يكون مفتوحًا في موضع نصب بـ "لا"، وجوَّز التنوين على أنَّ الموضع موضع رفع على حدَّ قول أميَّة بن أبي الصَّلت:

فَلا لغْوٌ ولا تأثيمَ فِيهَا ومَا فاهُوا بهِ لهمُ مُقِيمُ (٨)

ويرى ابن جني أنه ليس من الحَسن أن يُعتقد مع التنوين أنه نوَّن مضطرًّا على قول يونس في قول الشاعر أنس بن العباس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ على الرَّاقِعِ (٩)

وذلك لأن البيت اضطرَّه وزنه إلى تنوين خُلَّة، وأما لوقلت:" ألا لا فتى" بغير تنوين لكان الوزن واحدًا.

وعدَّ أنّ ما ذهب إليه يونس في البيت السابق من طريف التنوين؛ لاعتقاده أنَّ التنوين ضرورة، وكأنَّ من ذهب إلى أنَّ الحركة في نحو: "لا رجل فيها" حركة إعراب لا بناء (١٠) إنما نظر إلى قول يونس هذا، وهو غريب (١١).

٩- **إضافة "كِلَا" إلى المفرد المعطوف عليه مثله بالواو** (١٢): ذكر ابن جني أن "كلا" قد تُضاف إلى المفرد المعطوف عليه مثله بالواو في ضرورة الشعر، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ التِي ضُرِبت بِهِ على دَهْشٍ ألْقَاه باثْنينِ صاحبُه (١٣)

---

(١) البيت من الوافر، ينظر شعره، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية،١٤١٢هـ، ص ٢٣٧.
(٢) ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٥٦.
(٣) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢.
(٤) ينظر المرجع السابق ٢٠٢/٢.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل٢٤٠/٢.
(٦) ينظر التنبيه ص٣٣١-٣٣٢.
(٧) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة٤٨٩/١.
(٨) البيت من الوافر، ينظر ديوانه، تحقيق الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧٤م، ص٤٧٥، ومعاني القرآن لأبي زكريا الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعةالثالثة،١٤٠٣هـ،٢٣٢/٣
(٩) البيت من السريع، وهو في الكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩.
(١٠) ينظر الكتاب ٢٠٢/٢.
(١١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦٩/١.
(١٢) ينظر التنبيه ص٣٣٤.
(١٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو في خزانة الأدب ٥ /١٧١ وذكر محمد حسن شُرَّاب في كتابه: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/١/ ١٨٥أنَّ بعضهم ذكر أن هذا البيت لجميل بثينة، ولكنه ليس في ديوانه، وفي البيت رواية أخرى.

وبَيَّن أنَّ سبب جواز ذلك هو أن ما عُطِف بالواو بمنزلة ما جُمِع في لفظة واحدة، فقولك: زيدٌ وعمروٌ أخواك، يكون الإخبار عنهما جميعًا بقول: اللذان هما أخواك زيدٌ وعمروٌ، فتأتي بضميرهما جزءًا واحدًا، وكان أحدهما على صاحبه معطوفًا، فكذلك: زيدٌ وعمرو مررت بهما.

١٠- وَضْعُ الضمير المتصل مَوضِعَ المنفصل (١):

وقد ذكر ابن جني هذه الضرورة عند قول زينب بنت الطَّثْرِيَّة في رثاء أخيها:

يَجُرَّان ثِنْيَا خَيْرُهَا عَظْمُ جَارَةٍ بَصِيرًا بها لمْ تَعُدْ عنها مشَاغِلُهْ (٢)

فذهب إلى أنه كان يجب إظهار الفاعل في قوله: "بصيرًا" فيقول: بصيرًا بها هو؛ لأن اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به إذا جرى واحد منهما على ما قبله صلة، أو صفة، أو حالًا له، أو خبَرًا عنه لم يحتمل الضمير كما يحتمله نفس الفعل، ونقل عن أبي الحسن الأخفش أنه يرى أنَّ ترك إظهار الفاعل على هذه الأوصاف لحن. (٣)

وعدَّ ابن جني جعل الفاعل في البيت السابق مضمرًا غير مظهر مع كونه شاذًّا من الضرورة الشعرية بوضع الضمير المتصل موضع المنفصل، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

فَمَا نُبَالي يومًا إذَا ما كُنت جَارتَنَا أنْ لا يُجَاوِرَنَا إلَّاكَ دَيَّارُ (٤)

يريد: إلَّا إيَّاكِ، ويرى الزمخشري أنَّ وضع "الكاف" موضع "إياَّك" في البيت السابق أسهل من قول الشاعر:

إلَيْك حتَّى بَلَغَت إيَّاكَا (٥)

لأنَّ فيه عدولًا إلى الأخف الأوجز، و"إلا" في معنى العامل إذ كانت مقوّية له (٦).

وقال ابن السَّراج: وأقل العرب من يقول: أعطيتُكه (٧)، وقال صاحب التخمير:" فإن سألت: ألست قد ذكرت في الفصل المتقدم أن الضمير المتصل إنما يصار إليه عند تعذر الوصل، وهنا ما تعذر الوصل؟ أجبت: إنه وإن لم يتعذر الوصل ها هنا صورة، فقد تعذر معنى، وذلك أن الضمير الثاني حقه أن يكون منفصلًا بدليل أن الضمير المتصل المنصوب لا يتصل إلا بالفعل"(٨)

وذكر القيرواني (٩) أنه مما يجو عند الكوفيين: أن يولي الضمير المتصل "إلاّ" فتقول: ما كلّمني إلا أنت، وإذا نصبت قلت: ما كلّمت إلا إيّاكَ فأجازوا: إلاّكَ، وأنشدوا:

---

(١) ينظر التنبيه ص٣٤٦.
(٢) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة٥١٦/١.
(٣) لم أجد قوله فيما وقفت عليه من كتبه، وينظر التنبيه ص٣٤٦.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الخصائص١ /٣٠٧، ١٩٥/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش،٣٠٥٣/٦، تحقيق الدكتور علي فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـــ.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح المفصل للزمخشري٣١٩/٢
(٧) ينظر الأصول ص١٢٤.
(٨) ينظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان،١٤٢٠هـــ،١٥١/٢-١٥٢
(٩) ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٨.

فما أُبالي إذا ما كنتِ جَارتَنَا إلاّ يجاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ (١)

١١- إجراء "الكاف" اسمًا، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٢):

قال سلمة الجُعْفِيُّ:

وَكُنْتُ أَرَى كالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مِيْعَادَهُ الحَشْرُ (٣)

مذهب سيبويه أنَّ الكاف لا تكون اسمًا إلا عن ضرورة، فقال:" إلَّا أنَّ ناسًا من العرب إذا اضطروا جعلوها بمنزلة مثل" (٤)، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأْكُولْ (٥)

وبقول خِطامٌ الْمُـجَاشِعي:

وصَالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن (٦)

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز ذلك في غير الضرورة (٧)، ويرى ابن جني أنَّ ذلك أمثل من جَعْلِ قوله: "كالموت" صفة مفعول محذوف، كأنه أراد: وكنت أرى أمرًا كالموت؛ لأنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجب وقوعه إلا عن ضرورة أو ضيق من الكلام، فقال:" ويُحسِّن هذا الثاني أنَّ

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.
(٢) ينظر التنبيه ص ٣٤٩.
(٣) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة١/٥٣٦.
(٤) ينظر الكتاب ١/٤٠٨.
(٥) نسب الرجز لحميد الأرقط في الكتاب ١/٤٠٨، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١، وينظر المقتضب ١/١٤٠.
(٦) البيت من الرجز، ينظر الكتاب١/٨٢، ٤٠٨، والتنبيه ص٣٤٩.
(٧) ينظر معاني القرآن لأخفش سعيد بن مسعدة، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الأمير محمد أمير الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـــــ ص٤٤٠.

سيبويه لا يجعل الكاف اسمًا إلَّا عن ضرورة، أيضًا فإذا كانتا ضرورتين اعتدل الأمر فيهما" (٨)

١٢- حذف اسم "إنَّ" (٩):

قال قُراد بن عَبَّاد (١٠):

ولا تخْذُلِ المولى وإنْ كانَ ظالمَا فإنَّ به تُثْأَى الأُمورُ وتُرْأَبُ (١١)

فالضرورة في هذا البيت على قول ابن جني: حذف اسم "إنَّ" فالشاعر يريد: فإنه به تُثْأَى الأمور، ومن الشواهد على ذلك أيضًا بيت الكتاب:

فلَو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنكُم إقَامةٌ وإنْ كانَ سَرْحٌ قَدْ مضى فتَسَرَّعَا (١٢)

فحُذِف الضمير وهو اسم "أنَّ" ضرورة لإقامة الوزن (١٣).

١٣- حذف الضمير (١٤):

قال بعض الفَزارِيّين:

كَذَاك أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إنِّي وجَدْتُ مِلاكَ الشِّيمةِ الأدَبا (١)

(٨) ينظر التنبيه ص٣٤٩.
(٩) ينظر التنبيه ص٣٦٦.
(١٠) وقيل: إنّ اسم أبيه عتَّاب، وقيل: العيار، وكان شاعرًا بذيء اللسان، وعاش دهرا طويلاً، ويعد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وتجاوز عمره مئة عام. ينظر المؤتلف والمختلف، للحسن بن بشر الآمدي، تصحيح الدكتور: كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١١هـــ، ص٢٣٩،٢٣٨، ومعجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة،١٣٩٧هـ ص٢٠٧. وجمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ص٤٣.
(١١) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة١/٣٣٦.
(١٢) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه، تحقيق نوري القيسي، وهلال ناجي، بغداد،١٤٠٠ه، ص١٨٦، والكتاب ٣/٧٣، والمسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق،١٤٠٧هـــ، ص٢٥٩.
(١٣) ينظر المسائل الحلبيات ص٢٥٩.
(١٤) ينظر التنبيه ص٣٧٨-٣٧٩.

ذكر ابن جني أنَّ هناك رواية أخرى في البيت وهي:" إنّي وجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ" ويرى أنَّ في ذلك نظر، لأنه أراد: وجدته ملاك الشيمة الأدب، وذلك كقولك: ظننتُهُ زيدٌ منطلقٌ، أي: ظننتُ الأمرَ والشأنَ زيدٌ منطلقٌ، ولكنه حذف الضمير في "وجدت" للضرورة، ومن ذلك قول الأعشى:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسَّا نَ أُلمهُ وأَعْصِهِ في الْخُطُوبِ [٢]

أراد: إنَّه مَن لام؛ لأنَّ "مَن" هنا شرطية، فلا ينصبها ما قبلها كالاستفهام. [٣]

١٤- نَصْبُ وَصْف النكرة حالًا لتقدُّمِه عليها [٤]:

قال جابر: [٥]

وَآخرُ عَهْد لها مُونقٌ غَديرٌ وَجزْعٌ لها مبْقلُ [٦]

في هذا البيت تقدَّم وصف النكرة "مُونق" عليها "غَدِير" فالأصل: غَدِير مونق، فأُعرب الوصف إعراب النكرة، وأُبدل منها، وهذا مثل قولك: مررت بظريفٍ رجلٍ، قال ابن جني: " ولو نصبه لأنه وصف نكرة قُدِّم عليها فنصب حالًا منها لجاز على قولك: فيها قائمًا رجلٌ " [٧]

وذكر ابن جني أنَّ سيبويه يرى أنَّ هذا الكلام أكثر ما يجيء في الشعر، وقلما يجيء في الكلام [٨]، وبيَّن أنه لو نصب الوصف لأعمل فيه معنى الكلام، والمضاف محذوف، وتقديره: وآخرُ عهدٍ لها نُزولُ غدِيرٍ مونقٍ، ثم حذف. [٩]

١٥- تنكير اسم "كان" وتعريف خبرها [١٠]:

قال الشاعر:

فَأَوْسَعَنِي حَمْدًا وأَوْسَعْتُهُ قِرًى وَأَرْخِصْ بِحَمْدٍ كَانَ كاسِبَهُ أَكْلُ [١١]

وذكر ابن جني أنَّ الضرورة في هذا البيت هي جعْل اسم كان "أكلُ" نكرة، وخبرها" كاسبَه" معرفة، أمَّا من رواه "الأكل" وهي رواية أبي تمام في الديوان، فذكر أنَّ الأمر واضح، ولكنه رجَّح التنكير فيها، ووصفه بأنه ألطف معنى وأحسن؛ لأنه موضع استرخاص، وإذا نَكَّر الأكل كان أحقر وأخفُّ له، وأبلغ في الاسترخاص من تعريف لفظ "الأكل"، فيصير له بذلك حجم، فيكاد لا يكون الحمد به رخيصًا كما يكون إذا كان الأكل منكورًا [١٢].

١٦- تركُ صَرفِ مَالا ينصرف [١٣]:

قال الشاعر:

(١) البيت من البسيط، ينظر ديوان الحماسة ٥٧٤/١.
(٢) البيت من الخفيف، ينظر ديوانه ص٣٨٥، والكتاب ٧٢/٣.
(٣) ينظر التنبيه ص٣٧٩.
(٤) ينظر التنبيه ص٤٧٧.
(٥) كذا ورد اسمه في ديوان الحماسة١٨٦/٢، والتنبيه ص٤٧٦، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور: علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، مطبوعات مركز جمعه الماجد، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ، ص١٠٦٩، وشرح المرزوقي، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد أمين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٨٨هـ، ص ١٤٧١. وقيل: إنه جابر بن رألان السنبسي. ينظر حاشية الشرح المنسوب للمعري، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ، ص٩٧٨.
(٦) البيت من المتقارب، ينظر ديوان الحماسة ١٨٦/٢.
(٧) ينظر التنبيه ص٤٧٧.
(٨) ينظر الكتاب ١٤٢/٢.
(٩) ينظر التنبيه ص٤٧٧.
(١٠) ينظر التنبيه ص٥٠١.
(١١) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة ٢٤٩/٢.
(١٢) ينظر التنبيه ص٥٠١.
(١٣) ينظر التنبيه ص٥١٩-٥٢٠

فَأَوْفَضْنَ عنها وهْيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بذِي نفْسِها والسيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ (١)

ذكر ابن جني أنَّ الشاعر في هذا البيت لم يصرف كلمة "عُرْيَان" وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش (٢) حيث يرى تَرْكُ صرف مالا ينصرف لضرورة الشعر، ومن الشواهد على ذلك أيضًا قول ذي الرِّمة:

كَمْ دُونَ ميَّةَ مِنْ خَرْقٍ وَمِنْ عَلَمٍ كَأَنَّهُ لامِعٌ عُرْيَانُ مَسْلُوبُ (٣)

وقول العبَّاس بن مرداس (٤):

ومَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ (٥)

وقال أبو وَجْزَةَ (٦):

جَيْشُ المِحَمَّينِ حَشَّ النَّار تَحْتَهُمَا عُرْيَانُ أمسى بِوادٍ مُوهِبِ الحطَبِ (٧)

(١) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة ٣٠١/٢.

(٢) لم أعثر على قوله فيما وقفت عليه من كتبه، وقال الرضي:" قال الاخفش: إن صرف ما لا ينصرف مطلقا-أي في الشعر وغيره-لغة الشعراء وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرًا لإقامه الوزن إلى صرف مالا ينصرف، فتمرَّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضًا... وقال هو والكسائي: إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم، إلا " أفعل منك "، وأنكره غيرهما" ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٠٣/١-١٠٤.

(٣) البيت من البسيط، ينظر ديوانه، تحقيق الدكتور: عبد القدوس أبو صالح، دمشق،١٣٩٤هـ، ص١٥٧٥.

(٤) تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ٢٩١/١ وما بعدها، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٦٢/١ وما بعدها.

(٥) البيت من المتقارب، ينظر ديوانه، جمعه وحققه الدكتور: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤١٢هـ ص٨٤.

(٦) هو يزيد بن عُبيد من بني سعد بن بكر بن هوازن، كان شاعرًا مجيدًا، راوية للحديث. ينظر الشعر والشعراء ٦٩١/٢.

(٧) ينظر شعر أبي وجزة السعدي، جمع ودراسة: وليد السراقبي، أبو ظبي، ١٤٢٠هـ، ص٨٨.

١٧- إجراء المضمر مجرى المظهر، والعطف عليه من غير إعادة الجار (٨):

قال أعرابي وقد نظر إلى جارية تختَضِب (٩):

تَخْضِبُ كَفًّا بُتِكَتْ مِنْ زَنْدِهَا (١٠)

كـأَنَّها والكُحْـلُ فِي مِـرْوَدِّهـا

ذكر ابن جني أنّ الرواية في "مرودِّها" جاءت بتثقيل الدال، وهي خفيفة، ولكن الشاعر شدَّد لقبح الزحاف عنده، وأنه لو خفّف لم ينكسر الوزن، وذكر شواهد على التَّثقيل منها قول منظور بن مرثد الأسدي (١١):

تَعَرَّضَتْ لي بمَجازٍ حِلِّ تَعَرُّضَ المهْرةِ في الطِّوَلِّ

وفيها:

تَرى مَرادَ نِسْعِهِ المدْخَلِّ بين رحَى الحيْزُومِ والمرْحَلِّ

ويرى ابن جني أنَّ في قوله:" مرودِّها" سرًّا لطيفًا، وهو أنَّ هذا التثقيل جاء على إجراء الوصل مجرى الوقف، نحو: مرودّ، ويجعلّ، وهذا خالدّ، ثم ذكر أنه إذا كان الأمر كذلك عظُمت بليَّة هذا البيت؛ لأنه إن نوى الوقف على دال "مِرْوَد" فقد نوى قبيحًا، ومكروهًا، وذلك أنَّ ما بعدها ضميرًا مجرورًا،

(٨) ينظر التنبيه ص٥٧٧.

(٩) نسب الرجز، لدعبل الخزاعي في الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨٠ه، ١٤٨/٢٠، وهي في صلة ديوانه، جمع وتحقيق: عبد الصاحب عمران الدجيلي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت،١٩٧٢م، ص٣٣١.

(١٠) ينظر ديوان الحماسة ٤٥٢/٢.

(١١) البيتان من الرجز، ينظر مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر،١٣٧٥ه، ص٥٣٣ وما بعدها، وسر الصناعة ص١٦٠، ١٦١، ٢٣١، وشرح البغدادي لشواهد شرح الرضي على الشافية، تحقيق: الزفزاف، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٢٤٨، ٢٥٠.

والضمير المجرور لا يجوز أن يقوم بنفسه، ولا ينفصل عنه ما قبله، ومع ذلك جاء عن العرب مثل ذلك ومنه قول أبي زيد:

مَحْضٌ نِجارِي طَيّبٌ عُنْصُرّي (١)

ومنه قول العجَّاج:

ياليتّها قد خرجَت مِن فمّه (٢)

وبيَّن ابن جني أنه جاز ما جاز من قوله:" عُنْصُرّي" و" مِزْوَدِّها" و" مِنْ فمّه" حيث اضطر إلى إجراء المضمر مجرى المظهر، وهو اسم مثله، وقد يجوز في الشعر العطف عليه من غير إعادة الجار، فلما اجتمع فيه هذان الشبهان أجري مجراه، وكذلك المضمر المجرور بلفظ المنصوب، والمنصوب يجوز عيه العطف عليه (٣).

ثالثًا: المسائل الصوتية:

١٨- **إشباع الفتحة** (٤): ذكر ابن جني هذه الضرورة عند كلامه عن كلمة "مَاوَان" في قول عُرْوَة بن الورد (٥):

قُلتُ لِقَومٍ بِالكُنَيفِ تَروَّحُوا عَشَيَّةَ بِتْنَا عِندَ مَاوانَ رُزَّحِ

وبيَّن أنَّ ألفه الأولى لا تخلو من أن تكون مهموزة، أو غير مهموزة، وجاءت الروايات بكليهما، فإن كانت مهموزة "مأوان" فلا يخلو أن يكون فَعْلان، أو فَعْلالًا، أو مَفْعالًا، أو فَعْوالًا، وأمَّا "الخَزْعال" وهو الظَّلْع، فشاذ.

ولا يجوز أن يكون" فَعْلالًا" لأمرين:

١- لأنه في تكرير الرباعي البتّة نحو: الجَرْجار، والرَّمْرَام، والجثْجَاث.

٢- أنه لو جعل" فَعْلالًا" لحُكِم بأن الواو أصل في بنات الأربعة غير مكررة، وهذا معدوم، إلا ما شذَّ مثل: "وَرَنْتَلْ" للداهية.

وقد استشهد لإشباع الفتحة ضرورة للرِّدف، فنشأت عنها الألف بقول أوس بن حِجْر:(٦)

وَلَنِعْمَ مَأْوَى المسْتَضِيفِ إذَا دَعَا والخيلُ خارجةٌ مِنَ القِسْطَالِ

فيرى ابن جني أنه أراد "القَسْطَل".

وبقول عنترة (٧):

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ زَيَّافةٍ مِثْلَ الفَنيقِ المكْدَمِ

أراد: يَنْبَع.

وكقول إبراهيم بن هرمة القرشي يرثي ابنه (٨):

وَأنتَ مِنْ الغَوائلِ حِينَ تُرمَى ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بمنتَزاحِ

أراد: بمنتزَح.

(١) البيت من الرجز، ينظر الخصائص ١١١/٣، والمحتسب ٧٩/١.
(٢) البيت من الرجز، وهو في ملحق ديوانه٣٢٧/٢، وينظر سر الصناعة ٩٠/٢، والخزانة ٤٤٨/٤ وما بعدها، الشاهد(٣٣١)، واللسان مادة:(طسم).
(٣) ينظر التنبيه ص٥٨١.
(٤) ينظر التنبيه ص١٩٠-١٩١.
(٥) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة١/ ٢٣٥، وفيه: قلنا لقوم في الكنيف.

(٦) البيت من الكامل، ينظر ديوانه١٠٨، بتحقيق الدكتور: محمد يوسف نجم، بيروت،١٣٨٧م.
(٧) البيت من الكامل، ينظر ديوانه ص٢٠٤، بتحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي،١٣٩٠هـــ.
(٨) البيت من الوافر، ينظر شعره ص٩٢، بتحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

ومن الشواهد على الإشباع عند ابن جني أيضًا بيت الكتاب [(١)]:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهيم تَنْقَادُ الصَّياريفِ

فأشبع كسرة الراء في" الصَّياريف" فأصلها: الصَّيارف، فنشأت بعدها الياء، أمّا "الدَّراهيم" فالإشباع فيه منوط بمفرده، فالإشباع ضرورة كائنة إذا كان جمع درهم، أمَّا إن كان جمع "دِرْهَام" فلا ضرورة فيه [(٢)].

١٩- **قَطْع همزة الوصل** [(٣)]: ذكر ابن جني هذه الضرورة عند شرحه لبيت من أبيات العُدَيْل بن الفَرْخ العِجلي وهو:

فَمَا تُرْبُ يَرْنَى لَوْ جَمَعْتَ تُرَابَها بِأَكْثَرَ مِنْ إبْنَيْ نِزارٍ على العَدِّ [(٤)]

فذكر أنَّ قطع همزة "إبْنَيْ" ضرورة، وبيَّن أنَّ أكثر قطع همزة الوصل يكون في الأسماء دون الأفعال؛ لأن موضع همزة الوصل في الفعل لاطِّراد الاعتلال فيه، وقد لحقت الهمزة من الأسماء ما شابه الفعل، فلم تقطع العرب همزة الوصل فيه، أمَّا الاسم فليس كذلك؛ لقلتها فيه، وكثرة همزات القطع فيه، واستشهد على ذلك أيضًا بقول قيس بن الخَطِيم:

إذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّه بِنَشْرٍ وتَكْثِيرِ الحَدِيثِ قَمِينِ [(٥)]

وبقول الراجز:

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلُّ حيٍّ لاقِ وَكُلُّ إثْنَيْنِ إلى افْتِراقِ [(٦)]

وبقول الفرزدق:

نَصُولُ بِحَوْلِ اللهِ في الأمرِ كُلِّهِ إذا خِيفَ مِن مَكْروهةٍ إلتِئَامُهَا [(٧)]

قال ابن جِنِّي:" فاعرف ذلك فإنَّ فيه سِرًّا " [(٨)]

وقال الأخفش:" وهذا لا يكادُ يُعرف" [(٩)]

وقد ورد قطع همزة الوصل في الأفعال مع قلّته، ومن ذلك قول أنس بن العباس بن مرداس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخرقُ على الرَّاقِعِ [(١٠)]

فقطع الفعل "اتَّسع" للضرورة الشعرية، والذي حسَّن ذلك كون الكلمة في أول النصف الثاني من البيت؛ لأنه بمنزلة ما يبتدأ به.

الخاتمة وأهم النتائج

في ختام هذا البحث يمكن القول: بأن الضَّرورة الشعرية مجموعة من الظواهر اللغوية المختلفة التي

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وينظر الكتاب ٢٨/١.
(٢) ينظر سر الصناعة لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القام، دمشق، الطبعة الثانية،١٣١٣هـ، ٧٦٩/٢،
(٣) ينظر التنبيه ص٢٥٢-٢٥٣.
(٤) البيت من الطويل، ينظر ديوان الحماسة١/ ٢٣٥، وفيه: قلنا لقوم في الكنيف.
(٥) البيت من الطويل، ينظر ديوانه ص١٠٥، تحقيق الدكتور: ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٣٨١هـ.
(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ، ص١٣٥.
(٧) البيت من الطويل، ينظر ديوانه ص٧٩٤.
(٨) ينظر التنبيه ص٢٥٣.
(٩) ينظر معاني القرآن ص١٣٥.
(١٠) البيت من السريع، ينظر الكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩.

بُثَّت في كتب النحو والصرف، وكُتُب النقد الأدبي، وشروح الدواوين الشعرية وإعرابها.

وقد اختلفت آراء النحويين في بيان مفهوم الضرورة الشعرية، فذهب بعضهم إلى إطلاقها على جميع ما جاء في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وذهب آخرون إلى أنها ما يضطر إليه الشاعر اضطرارًا بحيث لا تكون له عنه مندوحة، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك.

أمَّا أهم النتائج التي توصل إليها البحث فهي:

١- أنَّ لغة الشعر لها خصوصية تتميَّز بها عن لغة النثر.

٢- أنَّ الضرورة الشعرية عند معظم الدارسين جاءت وفق مستوى لغوي معيَّن.

٣- أهمية المحافظة على المعنى، والحرص على أمن اللبس فيه، ويجب الاستعانة بقرائن نحوية وصرفية وصوتية.

٤- اهتمام ابن جني بالضرورةِ الشعرية، والاستشهاد لها، والتماس العذر للشعراء فيها.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة جامعة تشرين، ١٩٧٩م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتور: محمد حسن هنداوي، كلية التربية الإسلامية، الكويت، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
- الحماسة، لأبي تمام أوس بن حبيب الطائي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، طبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢،١٤١٤هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، طبعة دار صادر، بيروت،١٩٦٦م.
- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، دمشق١٩٧٤م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور: محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.
- ديوان جرير، دار بيروت، ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.
- ديوان دعبل الخزاعي، جمع وتحقيق: عبد الصاحب عمران الدجيلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني حرثان بن محرث، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، وخط أشعاره يوسف ذنون، مطبعة الجمهور، الموصل،١٣٩٣هـ.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور: عبد القدوس أبو صالح، دمشق١٣٩٤هـ،١٩٧٤م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق الدكتور: نوري القيسي، وهلال ناجي، بغداد ،١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه الدكتور: يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ،١٤١٢هـ.
- ديوان عروة بن الورد، بشرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ديوان عروة بن الورد والسموأل، دار صادر، بيروت.
- ديوان عنترة بن شدَّاد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي،١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٠٧هـ.
- ديوان قيس بن الخَطيم، تحقيق الدكتور: ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٣٨١ هـ–١٩٦٢م.
- ديوان عبيد بن قيس بن الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١١م.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه الدكتور: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

▪ ديوان النابغة الذبياني، شرحه وضبط نصه الدكتور: عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان.

▪ سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـــ-١٩٩٣م.

▪ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

▪ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ

▪ شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور: علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

▪ شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق الدكتور: حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـــ.

▪ شرح حماسة أبي تمام، للمرزوقي، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد أمين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،١٣٨٨هـ١٩٦٨م.

▪ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

▪ شرح شواهد شرح الشافية للرضي، للبغدادي، تحقيق: الزفزاف وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

▪ شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، لمحمد حسن شرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـــ.

▪ شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى،١٤١٧هـــ.

▪ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، وآخرين، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٨٦م.

▪ شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.

▪ شرح المفصل، للزمخشري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

▪ شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان،١٤٢٠هـ.

▪ الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.

- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر أبي وجزة السعدي، جمع ودراسة: وليد السراقبي، أبو ظبي، الإمارات، ١٤٢٠هـ.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، طـ٢، ١٤١١هـ –١٩٩٠م.
- شعر هدبة بن الخشرم، للدكتور يحيى الجبوري، دار القلم، الطبعة الثانية، الكويت، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هــ.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور: حماسة عبد اللطيف.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري: تحقيق الدكتور: إحسان عباس، والدكتور: عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة،١٩٨٣م.
- فصول في فقه اللغة العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٤١٧هـ.
- القافية والأصوات اللغوية، للدكتور: محمد عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- القرآن والضرورة الشعرية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، بحث نشر في مجلة أم القرى، العدد١٤.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
- كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، والدكتور: إبراهيم السّعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هــ.١٩٩٦م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور: صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

▪ ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ.

▪ المؤتلف والمختلف، للحسن بن بشر الآمدي، تصحيح الأستاذ الدكتور: ف.كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

▪ مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

▪ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم نجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

▪ المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دمشق١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

▪ المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

▪ المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

▪ المستوى اللغوي للفصيح وللهجات وللنثر وللشعر، للدكتور: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،١٩٨١م.

▪ معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

▪ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١،١٤٠٨هـ.

▪ معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

▪ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

▪ معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي١٣٧٩هـ،١٩٦٠م، القاهرة.

▪ المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجبواي، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى،١٣٩٢هـ.

▪ المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

▪ من أسرار العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة،١٩٧٨م.

▪ المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى،١٣٧٣هـ.

Poetic Necessity in Ibn Jenni's Drawing Attention to Explaining the Problems of War Poetry: A Syntactic Study

Dr. Ibraheem Ghazi Munawer Alharbi

Assistant Professor of Arabic Studies
Department of Arabic Language Faculty of Arts and Sciences in Al Ula Taibah University

Abstract. this research is about the necessity of poetry in the book of the Al-tanbehe to explain the problems of enthusiasm for Ibn Jinnie. The book of Al-tanbehe is an interpretation of the verses of the enthusiasm of Abu Tammam, and an explanation of what is problematic in its vocabulary, Ibn Jinnie was interested in the poetic necessity in this book. He commented on any a poetic line of verses where there was a need to comment on it. This study is about the poetic necessities mentioned in that book. I started the research with an introduction in which I explained the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the previous studies, and introduced it in two subjects, the first: I reflected the concept of necessity, and briefly, the attitude of grammarians; the second one was devoted for the issues of poetic necessity in the book of Al-tanbehe, and then appended it with a conclusion, the most important findings of the research, and then a list of sources and references of the research.

key words: Poetic necessity, book of Al-tanbehe, Ibn Jinnie